المحور الرابع: النضال السياسي الموريتاني 1945 – 1960م.

المحاضرة الخامسة:

النضال السياسي الموريتاني من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال (1945 – 1960م).

1 – إرهاصات الحركة الوطنية الموريتانية:

إن نهاية المقاومة المسلحة 1934م لم تكن نهاية الكفاح التحرري، فقد ظهرت هناك مرحلة جديدة تبلور فيها الوعي الوطني؛ تميزت هذه المرحلة بتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات التي تدافع عن القضية الموريتانية.

حملت الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، رياحاً جديدة إلى المستعمرات الفرنسية، إذ أعلنت فرنسا خلال مؤتمر برازافيل لعام 1944م، وتحت ظروف انتشار الحركة التحررية الإفريقية أن فرنسا:

- ✓ ستشيع الديمقراطية في الحياة السياسية في مستعمراتها.
- ✓ ستؤسس دوائر حكومية وطنية مستندة إلى حق الانتخاب العام.
- ✓ ستقوم بإقرار استخدام الزعماء المحليين الذين أثبتوا تمسكهم بالنفوذ الفرنسي، استخداماً واسعاً، في نظام الإدارة الفرنسية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية؛ شهدت موريتانيا تنامي قوي للوعي السياسي الذي بدأ ينموا ويظهر على يد مجموعة من الشباب المثقف، نتيجة لعوامل دولية وأخرى إقليمية:

أ – العوامل الدولية:

1– تراجع نفوذ كل من فرنسا وبريطانيا بعد الإنهاك الذي أصابهما في القضاء على ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وهذا بالتحالف مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية.

2– ظهور منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمن والسلام الدوليين.

3– ظهور بوادر القطبية الثنائية وبداية الصراع السياسي، الفكري، الاقتصادي والعسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى إثر ذلك بدأت شعوب العالم المستعمرة والمضطهدة تطالب بحق تقرير المصير، ومما ساعد في ذلك دعم الإتحاد السوفياتي لها بصفته زعيم الكتلة الشرقية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وللنظام الرأسمالي وللظاهرة الاستعمارية.

ب – العوامل الإقليمية:

إن الأثر الأعمق في تطور الكفاح الوطني الموريتاني جاء نتيجة للأوضاع الداخلية لموريتانيا من جهة، وتطور أوضاع الحركات الوطنية في عموم المغرب العربي من جهة، أخرى، فقد كان تطور الحركة الوطنية المغربية أثر في تطور الوعي السياسي لموريتانيا؛ حيث طرحت هذه الأخيرة مبدأ الاستقلال ممثلة بالقوة القائدة لحزب الاستقلال منذ 11 جانفي 1944؛ وعلى إثر ذلك كانت مطالب الشعب الموريتاني ترتكز على إجراء إصلاحات داخلية تهدف إلى الرقي بالبلاد، وانتقلت بعد عام 1946م، إلى ممارسة حق الانتخاب وتشكيل المجالس المحلية بموجب الدستور الذي طرحته الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وفي 10 نوفمبر 1946م وبموجب الدستور الفرنسي، وبعد أن تمّ تنظيم الانتخابات الخاصة بالمجالس المحلية والمجلس التشريعي الموريتاني لتمثيل هذه الأخيرة في الجمعية الوطنية الفرنسية؛ نزل إلى الساحة الموريتانية مرشحين هم:

- أحمد بن حرمة[1] (أحمد ولد حرمة بن بابانا العلوي) وهو ممثل "حزب الإتحاد الاشتراكي".
- رازاك (ايفون رازاك) – حاكم منطقة الترارزة آنذاك– وهو ممثل "حزب الإتحاد الفرنسي".

وبذلك تكونت الحياة السياسية الجديدة التي حلت محل الشكل التقليدي، حيث تمكنّ "أحمد ولد حرمة" من وضع برنامج يعبر فيه عن تنامي روح الوعي الوطني والسياسي عند الموريتانيين، مما مكنه من الفوز في الانتخابات وتأهيله للبدء في ممارسة مهامه البرلمانية في إطار "الإتحاد الاشتراكي الجمهوري سنة 1946م".

[1] ولد عام 1918 في بلدة آتو فجيرت أعلن ترشحه لمنصب النائب البرلماني الوحيد، بعد مؤتمر برازفيل 1945م، وتقرير الوالي الفرنسي بإنشاء إقليم موريتانيا وتخصيص مقعد لها في البرلمان الفرنسي، فكان من نصيبه بعد معركة صعبة فاز فيها على الفرنسي رازاك (كان القانون الفرنسي يسمح للمواطنين الفرنسيين الترشح في أقاليم ما وراء البحار)، رفع فيها عاليا سقف التحدي بشعاراته الثورية: خروج المستعمر".. "رفض دفع "العشر" كضريبة للمستعمر"..."نزع الغرامة عن العامة"..."الحرب على مظاهر الفساد الاجتماعي والأخلاقي والطبقي".. "نبذ نفوذ الإمارات التقليدية من أجل قيام دولة مسلمة، على أسس العدل والمساواة". في سنة 1948م، قام بتعليق عضويته في الحزب الاشتراكي الفرنسي، احتجاجا على اعترافات فرنسا بالكيان الصهيوني، ألغت فرنسا بعدها إرسال ثلاث سفن محملة بالعتاد كانت متجهة إلى الكيان الصهيوني. في سويسرا قابل عباس فرحات ووقع معه اتفاقا بالنضال المشترك بين المقاومة الجزائرية والمقاومة الموريتانية ضد الاستعمار الفرنسي. استقبله جمال عبد الناصر ووصفه بالبطل القومي. ومن إذاعة صوت العرب قدم بيانا إلى الجماهير التي كانت تنتظره بقلق في داكار بعد اتصاله بسيدي محمد ولد بي الذي أخبره فيه بأنه عائد إلى داكار خلال ساعات، لتضليل الفرنسيين. توفي أحمد بابانا العلوي يوم السبت 7 جويلية 1979م.

وقد قدّم أحمد ولد حرمة بن بابانا برنامجاً وطنياً تضمن السمات الوطنية والعربية للحركة السياسية الموريتانية؛ حصل من خلاله على تأييد الأغلبية الموريتانية أوضح فيه:

1. استنهاض روح الكفاح الوطني من جديد بالارتكاز على المرجعية الدينية والموروث الجهادي السابق ومحاربة النزعة القبلية.

2. استخدام الورقة العروبية والدعوة إلى ربط موريتانيا بالمحيط المغاربي.

3. الاهتمام بالقضايا القومية الكبرى ومن ضمنها رفض موقف فرنسا الذي اعترف بالكيان الصهيوني.

4. التأكيد على إنصاف المجموعات المضطهدة.

2 – مراحل الحركة الوطنية الموريتانية 1945 – 1960م:

إن الدارس للحياة السياسية في موريتانيا ما بين 1945 – 1960م؛ يلاحظ أن الحركة الوطنية مرت بثلاثة مراحل هي:

أ- المرحلة الأولى 1946 – 1950م:

وفيها ظلت الأحزاب إما فروع من أحزاب فرنسية أو حليفة لها مثل: الحزب الاشتراكي السنغالي، الذي كان تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي وأيضا حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي كان حليف للحزب الشيوعي الفرنسي.

ب- المرحلة الثانية 1951 – 1956م:

تميزت هذه المرحلة؛ ببداية تفطن الأحزاب السياسية إلى عدم جدوى عملهم السياسي ما دام يتم تحت تأطير الأحزاب الفرنسية التي لا تسمح للوطنيين الموريتانيين بالتمتع بكامل الحرية السياسية، لذا ظهر لديهم شعور ورغبة في التخلص من النفوذ

السياسي الفرنسي من أجل وضع برامج وطنية ترمي إلى تطوير العمل السياسي الوطني لنيل استقلال البلاد.

ج- المرحلة الثالثة 1957 - 1960م:

هي مرحلة العمل المستقل والانفصال النهائي عن التنظيمات الفرنسية وقد انتهت هذه المرحلة بإعلان استقلال موريتانيا ومستعمرات منطقة غرب إفريقيا الفرنسية.

3- تشكل الأحزاب السياسية الموريتانية:

شهدت المرحلة الممتدة ما بين 1947 - 1957م ظهور مجموعة من الأحزاب السياسة مختلفة الأهداف والبرامج من أهمها ما يلي:

أ- حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني (1947- 1958م) (U.P.M):

كان زعيمه "المختار ولد أنجاي"[2]، اعتمد هذا الحزب في نشاطه وتشكيله على الطبقية إذ جمع خصوصاً مشايخ العشائر المرتبطين بالإدارة الفرنسية وكبار الملاك الزراعيين ؛ وبالتالي خدمة الأهداف والمصالح الفرنسية، لذا عرفت سياسة الحزب على أنها تقوم على تقبل السيطرة الفرنسية، بالإضافة على أن الحزب حضي بتأييد الزنوج القاطنين بالقرب من الحدود الموريتانية والسنغالية.

---

[2] ولد في مدينة أطار سنة 1916م، أكمل دراسته في مدرسة أبناء الشيوخ بسان لويس السنغالية وتخرج منها مترجما، انضم إلى الحزب التقدمي الموريتاني سنة 1947م، شارك في إنتخابات سنة 1951م لمقعد نائب موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وقد أعيد إنتخابه عام 1956م، وقد إختلف مع المختار ولد داده حول ضرورة إعطاء البرلمان سلطات واسعة وتشجيع الحياة الحزبية، الذ كان يرى أن الحل بيده ويقلص دور غيره من السلطات وتوحيد بصيع الاحزاب في حزب واحد، توفي سنة 1997م.

ومن هنا يمكن القول أن هذا الحزب قد أنشئ من طرف الإدارة الفرنسية كرد فعل على فوز أحمد بن حرمة بابانا في الانتخابات بالاستعانة ببعض الزعماء كالشيوخ الذين كانت تربطهم علاقة بالإدارة الفرنسية.

وقد انفرد حزب الاتحاد التقدمي بالسيطرة على الساحة السياسية في موريتانيا، حيث فاز مرشحه المختار أنجاي في انتخابات عام 1956م، ومع ذلك ظل اسم حزب الوفاق وجماعته قائماً ولو بصورة هامشية، حيث اندمج فيما بعد مع حزب الاتحاد التقدمي في إطار حزب التجمع الموريتاني (P.R.M).

ب- حزب التفاهم 1947م:

أسسه "أحمد ولد حرمة بن بابانا العلوي"؛ ضم الحزب كل معارضي النظامين الاستعماري الفرنسي والتقليدي الموريتاني، حيث نادى بالقضاء على العبودية والفوارق الاجتماعية.

ج- حزب الإتحاد العام لمنحدري ضفة النهر 1948 - 1951م (U.G.O.V.F):

تعود بدايات تأسيسه إلى سنة 1947م في السنغال ثم انتقل بنشاطه إلى موريتانيا، يتكون أعضاء هذا الحزب من الزنوج لذا كان هدفه الرئيسي رعاية حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا. وبدأ ينسق جهوده مع حزب الاتحاد التقدمي، وقد عانى الحزب منذ البداية من حالة ضعف، ناتجة من عدم استناده إلى أساس شرعي للعمل في موريتانيا، ومحدودية قاعدته الاجتماعية، فظل تأثيره محدوداً، واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام 1951م حيث تلاشى بعد انضمام أحد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني، بزعامة النائب أحمد ولد حرمة بن بابانا.

د- حزب الوفاق الوطني الموريتاني 1950م (P.E.M):

أنشئ هذا الحزب في 01 جوان 1950م برئاسة "أحمد ولد حرمه بن بابانا العلوي"، وكان من بين أعضائه البارزين الأديب والمؤرخ "المختار الحامد" وقد بدأ هذا الحزب بأسلوب إصلاحي للتعبير عن المطالب والأهداف الوطنية للشعب الموريتاني، وقد هدف برنامج الحزب إلى ما يلي:

*التأكيد على الوحدة الوطنية للشعب الموريتاني بعيدا عن النزعات القبلية.

*التأكيد على وحدة القوى السياسية.

*حشد الطاقات لمواجهة الاستعمار الفرنسي.

*القضاء على النعرات والنزاعات القبلية.

*التأكيد على اللغة العربية على أنها لغة رسمية وأيضا على الانتماء العربي الإسلامي (الاتجاه العروبي).

اتبع هذا الحزب أسلوب إصلاحي للتعبير عن مطالبه ومن أجل تحقيق أهداف وطنية للشعب الموريتاني وللقضاء على العبودية والفوارق الاجتماعية لتلك الفئات السكانية الراغبة في الحصول على الاستقلال الفوري خارجاً عن إطار إفريقيا الغربية الفرنسية.

بعد خسارة الحزب في انتخابات 1951م أمام حزب الإتحاد التقدمي – بفعل مساندة فرنسا وأصحاب الأموال-، اضطر رئيس الحزب إلى الهجرة؛ فاستقر بجنيف ثم القاهرة بهدف الحصول على الدعم العربي لصالح القضية الموريتانية – حضي بدعم جمال عبد الناصر-؛ كما انضم بالقاهرة أيضا إلى مكتب المغرب العربي وبعد استقلال المغرب سنة 1956م شكل ما يعرف بجيش تحرير موريتانيا، وخلال فترة

وجوده في القاهرة دعا الموريتانيين إلى تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخهم، وأكد على أن الجهاد ضد الفرنسيين قد أصبح الآن خياراً وحيداً. وبرحيل زعيم الحزب إلى الخارج؛ تعرض الحزب إلى الانشقاق والضعف وانقسم إلى ثلاثة أقسام:

*قسم بزعامة "ألدي بن سيد بابه".

*قسم بزعامة "أنجور صار".

*قسم ظهر في الجنوب قرب السنغال ترأسه الزنوج، وهم الذين أسسوا فيما بعد الكتلة الديمقراطية لغورغول.

فبينما كان حزب الوفاق يتعرض للانشقاق إلى ثلاثة كتل، استغلّ الحزب التقدّمي الموريتاني هذا الانشقاق وانفرد في السّاحة السياسية وفرض سيطرته ونفوذه؛ حيث فاز مرشحه المختار أنجاي في انتخابات عام 1956م. ورغم ذلك إلا أن حزب الوفاق ظل مستمراً إلى أن تمّ الانضمام إلى حزب التجمع الموريتاني، ليواصل عمله نحو تحقيق أهدافه وتحقيق الاستقلال.

4- تطور الحركة الوطنية الموريتانية ما بين 1957 - 1960م:

منذ منتصف الخمسينات شهدت الحركة الوطنية السياسية في موريتانيا تطوراً من حيث الأفكار والتنظيمات وتحديد الأهداف بشكل أعمق، وهذا دليل على نضوج الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الموريتاني. وكان ذلك بظهور أحزاب ومنظمات جديدة. وقد كان للعوامل الداخلية (السياسة الفرنسية) والخارجية (المغاربية – العربية) أثرها الكبير في ذلك. فقد شهدت أقطار المغرب العربي تصعيداً في الكفاح الوطني السياسي والعسكري منذ بداية الخمسينات، حيث تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في كل تونس 1952 والمغرب 1953، والجزائر 1954م، كما بدأت أصداء الثورة

المصرية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر تصل إلى موريتانيا، وكل ذلك ترك تأثيره على بعض القوى السياسية أواخر الخمسينات.

وفي القاهرة، التحق الزعيم الوطني الموريتاني أحمد بن حرمة بابانا بقادة حركة التحرر المغاربية، وانضم إلى مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير ثم التحق بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال في مارس 1956، ليقود هناك حركة مقاومة مسلحة من جموع المتطوعين (جيش تحرير موريتانيا).

5- قيام الحكومة الوطنية الموريتانية:

في منتصف القرن العشرين، شهدت الأحزاب السياسية في موريتانيا تطورا على صعيد الأفكار والتنظيمات وتحديد الأهداف الوطنية مما أدى إلى ظهور أحزاب ومنظمات جديدة ساهمت في تشكيل الحكومة الموريتانية، وكان هذا نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية.

أ - العوامل الخارجية:

شكلت القوى الوطنية بالمغرب العربي في القاهرة مكتب المغرب العربي سنة 1947م، ثم لجنة تحرير المغرب العربي سنة 1948م، وكان لهذه اللجنة التأثير الكبير في توجيه عمليات الكفاح المسلح في كل من تونس، المغرب والجزائر منذ بداية الخمسينات مما ساهم في تصعيد الكفاح الوطني السياسي والعسكري، إضافة إلى أصداء الثورة المصرية التي وصلت إلى موريتانيا، كل هذه العوامل ساهمت في تطور أهداف الأحزاب الموريتانية.

ب - العوامل الداخلية:

أدى تصاعد عمليات الكفاح المسلح في الجزائر ومنح فرنسا الاستقلال لكل من تونس والمغرب بغية التفرغ للثورة الجزائرية، إلى إعادة النظر في المشروع الفيدرالي

الإفريقي الغربي، حيث بدأت فرنسا بالبحث عن صيغ جديدة لحل قضية موريتانيا بما يضمن بقاء مصالحها ونفوذها في البلاد، فطرحت في 23 جوان 1956 دستوراً جديداً سمي بـ "**قانون الإطار**" في عهد حكومة "**غي موليه** Loi Defferre ou cadre" وتضمن القانون إعادة تنظيم الإدارة الاستعمارية فيما وراء البحار وفق أسس تضمن المصالح الفرنسية وتتلاءم مع المستجدات المحلية والعربية والدولية، وقد نص القانون على:

1. إجراء الانتخابات في المستعمرات الفرنسية لتشكيل **الجمعية الوطنية** لكل مستعمرة على أساس الاقتراع العام.
2. تأسيس مجلس تنفيذي يتولى الإدارة الحكومية في المستعمرة.
3. تقديم وعود بزيادة استخدام سكان المستعمرات في الوظائف الحكومية.

وقد استغلت القوى الوطنية الموريتانية هذا القانون لإيصال المرشح الوطني وتأكيد المطالب والأهداف الوطنية، وعليه فقد جرت الانتخابات في البلاد وتأسست **الجمعية الإقليمية الموريتانية** في مارس 1957، لتتشكل فيما بعد الحكومة الموريتانية في 31 جوان 1958م، وعين المحامي "**المختار ولد داده**"، نائباً لرئيسها.

فلم يظهر الكيان السياسي بصورته النهائية باعتبار أن إنشاء موريتانيا كدولة أمر مستبعد آنذاك نظرا لغياب الأسس الضرورية لتسيير البلاد والمتمثلة في الإدارة والجهاز الوطني، إضافة إلى عدم وجود عاصمة سياسية حيث ظلت مدينة سان لويس السنغالية بديلا عنها، فبرزت من كل هذا مشاريع إقليمية واسعة ألا وهي:

❖ **المشروع الأول: الانضمام إلى المغرب**

دعت إليه حكومة المغرب مستندة إلى الدعاوي والوثائق التاريخية التي تؤكد انتماء موريتانيا للإقليم الصحراوي الممتد من أغادير إلى نهر السنغال قبيل مجيء الاستعمار الفرنسي والاسباني إلى المنطقة.

❖ **المشروع الثاني: المشروع الإقليمي للصحراء**

حاولت فرنسا من خلاله اقتطاع أجزاء واسعة من الصحراء الجزائرية، خاصة بعد اكتشاف النفط والغاز والحديد فيها، وربطها مع موريتانيا تحت المظلة الفرنسية، وتم طرح هذا المشروع في أوت 1956م، لكنه قوبل برفض من قبل القوى الوطنية في الجزائر وموريتانيا،. إضافة إلى رفض فرنسي من الداخل.

❖ **المشروع الثالث: مشروع الفيدرالية المالية**

تم طرحه من قبل بعض القوى السنغالية والمالية، تطالب فيه بقيام كيان يجمع البلدين مع الدول الأخرى المطلة على نهر السنغال (موريتانيا، مالي، السنغال)، وتأسست في جنوب موريتانيا سنة 1957 حركتان مواليتان لهذا المشروع هما اتحاد المنحدرين من جنوب موريتانيا والكتلة الديمقراطية لأبناء غورغول، وقد عبرت عن خشيتها من انتماء البلاد إلى فضاء إقليمي ومغاربي يهمش الأقلية الزنجية في الجنوب.

ومن خلال هذا افتتحت الجمعية الإقليمية الموريتانية دورتها في العاصمة السنغالية سان لويس، وخلال الاجتماع اتخذت الخطوات الأولى لإظهار المؤسسة السياسية الموريتانية، وكان ذلك بالدعوة إلى تحقيق الاستقلال الداخلي ضمن إطار الاتحاد الفرنسي. وتولى المختار ولد دادة قيادة المفاوضات بشأن الاستقلال الداخلي. وقد نجح الوفد الموريتاني في تحقيق ذلك، فظهر الكيان السياسي لموريتانيا باسم الجمهورية الموريتانية الإسلامية، وفي 31 جوان 1958، تألفت أول حكومة وطنية

برئاسة المختار ولد دادة. وفي 24 جويلية 1958، خطت الحكومة الموريتانية خطوة أخرى للتعبير عن الذات الوطنية عندما تمّ اتخاذ نواكشوط عاصمة للبلاد، بدلاً من العاصمة الإدارية السنغالية سان لويس.

وشهدت الفترة ذاتها تطورات في العمل الوطني وذلك بظهور عدد من المنظمات السياسية الجديدة منها: رابطة الشباب الموريتاني، حزب النهضة، حزب الشباب الموريتاني، جمعية الشبيبة الموريتانية وغيرها من التنظيمات التي تم ذكرها آنفا.

يتوضح مما ورد، أن القوى السياسية الموريتانية على الرغم من تشعبها وانقسامها، إلا أنها على الأغلب التقت ما عدا حزب الاتحاد التقدمي على أهداف مشتركة في العمل على تحقيق الخلاص الوطني والوحدة الوطنية والتقدم والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي لموريتانيا، وهي على العموم تمسكت بأسلوب العمل السياسي السلمي في الوقت الذي اتضح أن ذلك الأسلوب غير نافع في مقاومة الاحتلال، كما هو واضح في بقية أقطار المغرب العربي، ولهذا كان الموقف الشعبي أكثر صلابة وتجاوزاً لموقف القوى السياسية عندما حمل السلاح دفاعاً عن الحرية والاستقلال أعوام 1956-1958م.

وقد عرفت سنة 1958م تحولا سياسيا في موريتانيا، حيث خطت بعض القوى السياسية خطوات جريئة على صعيد العمل الموحد لتحقيق الأهداف الوطنية، والانتقال إلى خطوة أخرى لتشكيل المؤسسة السياسية الوطنية وإظهار الكيان السياسي لموريتانيا ضمن إطار الدائرة الفرنسية ثم خارجها بشكل تدريجي يتلاءم مع أسلوب العمل السياسي السلمي الذي انتهجته القوى السياسية المتعددة.

إن تلك الجهود الوطنية جاءت رداً على المشاريع الثلاثة التي طرحت لرسم مستقبل البلاد، حيث بدأت ملامح المشروع الموريتاني الداعي إلى تكوين الدولة

الموريتانية المستقلة، وقد احتضنت النخبة الوطنية ذات التوجه العروبي مشروع الدولة المستقلة مع رفض صارم للمظلة الفرنسية، ومطالبة قوية بفك الارتباط مع الاتحاد الفرنسي لغرب أفريقيا، وتأكيد الصلة بالفضاء المغاربي والانتماء العربي للبلاد.

في جانفي 1958م، تشكلت لجنة الائتلاف من ممثلي الهيئات الرئيسة في البلاد، ودعا المختار ولد داده جميع الأعضاء إلى عقد مؤتمر عام في **مدينة ألاك**، وقد تم عقد المؤتمر في ماي 1958م، وضم ممثلين عن بعض القوى السياسية ومنها حزب الاتحاد وحزب الوفاق والشبيبة والكتلة الديمقراطية لغورغول، وأغلبية من القيادات التقليدية المحلية.